



الرباط، في 9 أكتوبر 2020

حضره المحترم

السيد رئيس اللجنة الخاصة بالنماذج التنموي
سعادة السفير شكيب بنموسى

الرباط

تحية صادقة، وبعد.

يسعدني أن أعرب لكم وللسادة أعضاء اللجنة الخاصة بالنماذج التنموي الموقرة، عن أصدق المشاعر وأطيب التمنيات، راجين لكم دوام التوفيق والسداد في مهمتكم الوطنية النبيلة. ويشرفني أن أوجه إليكم باسم اتحاد كتاب المغرب مذكرة، تتضمن تصور الاتحاد حول "الأسس الثقافية للنموذج التنموي الجديد"، مساهمة من الاتحاد، كعادته في مثل هذه المناسبات والمحطات الوطنية الكبرى، في إعداد نموذج تنموي مغربي، في شقه المتعلق بدور الفعل الثقافي في الإقلاع التنموي الشامل، متمنين أن تروقكم وتحظى باهتمامكم وبكريم عنايتكم.

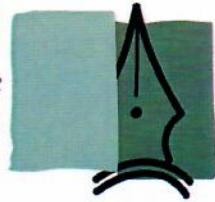
وتفضوا حضره السيد الرئيس المحترم بقبول فائق تقديرنا وموهنة.

رئيس اتحاد كتاب المغرب

عبد الرحيم العلام



العنوان



الأساس الثقافي للنموذج التنموي الجديد



المذكرة الموجهة إلى
اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي حول
دور الفعل الثقافي في الإقلاع التنموي الشامل



«إذا كان المغرب قد حفظ تفاصيلا ملموسا، يشهده العالم، إلا أن النموذج التنموي الوهني أصبح اليوم، غير قادر على الاستجابة للمطالب الملحّة، والتحديات المتزايدة للمواطنين، وغير قادر على الحد من العوارق بين الفئات ومن التفاوتات المعالية، وعلى تعزيز العدالة الاجتماعية».

وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة والبرلمان، و مختلف المؤسسات والهيئات المعنية، كل في مجال اختصاصه، لـ«عامة النصر» في نموذجنا التنموي لمواكبة التحولات التي تعرفها البلاد.

إننا نتطلع لبلورة رؤية مناسبة لهذا النموذج، كعيلة ياعصا نعسا جديدا، وتجاور العرافيل التي تعيق تطوره، ومعالجة نفقه الشعب والاحتلال، التي أبانت عنها التجربة، وسيرا على المغاربة التشاركيّة، التي نعتمدّها في الفضایا الكبرى، كمراجعة الدستور، والحقوق الموسعة، فإننا ندعو إلى إشراك كل الكفاءات الوهنية، والمعاليات الجماليّة، وجميع الفويّة الحية للأمة».

مقططف من الخطاب السامي لجلالة الملك محمد السادس،
في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من
الولاية التشريعية العاشرة الجمعة 13 أكتوبر 2017

السياق العام

والتشكيلية والفنية، وبوضع لبنات فضاءات أخرى في طور التشييد، ونشير، على سبيل المثال لا الحصر، إلى بعض تلك الفضاءات، وعلى رأسها: المكتبة الوطنية للمملكة المغربية، متحف محمد السادس للفن الحديث والمعاصر بالرباط، المسرح الكبير للرباط، مسرح محمد السادس بوجدة، مسرح طنجة الكبير، المسرح الكبير للدار البيضاء، المركب الثقافي والرياضي لاتحاد كتاب المغرب بالرباط، أرشيف المغرب بالرباط، وغيرها ..

كذلك ينبغي لأنغفل أيضا الإشارة إلى التراكم الثقافي العام الذي تمثله محصلة الثقافة المغربية، في مجالات الفكر والثقافة والإبداع، ما منح المغرب امتياز بناء ثقافة لا تتردد في الانفتاح على موارد ثقافية متعددة وعلى مرجعيات متنوعة، ما جعل الثقافة المغربية تمتلك، منذ عقود عدة، القدرة على بلورة الإنتاج المتميز، في مختلف فنون الإبداع والثقافة والفكر.

إن كل ما تحقق من مكتسبات ومن تراكمات كبرى و مهمة، على المستويين السياسي والاقتصادي، لم تستند منه التنمية البشرية بالشكل الكافي وبالطريقة الأنجع، خاصة فيما يتصل بالمجالين الاجتماعي والثقافي. ولذلك، لم ينجح النموذج التنموي الحالي في كسب الرهانات المطروحة، لأن المتطلبات الاجتماعية والثقافية ارتفعت وتزايدت بشكل سريع، بفعل التحول المجتمعي والتطور الرقمي وعولمة المعرفة.

إن العولمة الجارفة والمسنودة بالثورة التواصلية الهائلة في مجال تقنية المعلومات، كلها عوامل صانعة لتغيرات كبيرة في مشهدنا الثقافي، ولا يمكن أن نواصل التفكير والعمل دون أن ننتبه إلى الآثار المترتبة عنها في الثقافة المغربية ومؤسساتها. وللأسف الشديد، لم يستطع النموذج الثقافي السائد أن يحقق الإدماج الفاعل والشامل للمشروع الثقافي في المشاريع المجتمعية الكبرى المهيكلة، كما أنه لم يحرك الأدوار المنتظرة من الثقافة المغربية في الهوض بمجتمعنا. ولهذا السبب، ما

تستعرض هذه المذكرة جانبا من التصور الثقافي لاتحاد كتاب المغرب للنموذج التنموي الجديد، وموقع الإصلاح الثقافي في المنظومة العامة للإصلاحات المستقبلية الكبرى: سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وبيئيا. إنه تصور يضع الشرط الثقافي في طليعة الشروط الضرورية لتجاوز محدودية النموذج التنموي الذي اعتمدته المغرب منذ عقود من الزمن، والذي لم يعد في استطاعته مسايرة التحولات المجتمعية الراهنة.

فالنموذج الحالي لم يتمكن من تلبية الاحتياجات الثقافية الأساسية للمواطن، ولم يستطع أن يجعل العامل الثقافي محركا من محركات المنظومة التنموية الوطنية. فقد ظلت الثقافة، رغم المجهودات المبذولة، دون سقف انتظارات مختلف الفئات المجتمعية، علما أنها تمثل الأساس الذي يتشكل عليه الإنسان وتبلور فيه قيمه ومبادئه ومهاراته وسلوكاته.

بالطبع، لا يمكن للمرء المتابع، وبالأحرى المثقف، أن ينكر ما حققه المغرب، على مدار العشرين سنة الفائتة، من مكتسبات مهمة في عديد المجالات، بما فيها المجال الثقافي والإبداعي. ففضلا عن الانفتاح السياسي والحقوقي، وتقوية البناء الديمقراطي والمؤسسي، وتطوير الأداء الاقتصادي والمالي، تمكن المغرب من تحقيق تحولات إيجابية في المشهد الثقافي، ساهمت في تقوية الهوية الوطنية وتعزيز التماسك المجتمعي وتعزيز الدين وترسيخ النبوغ المغربي.

وكما توقفت بلادنا في قيادة مشاريع كبيرة، تهم عديد المجالات الاستراتيجية المرتبطة بالبنية التحتية والتجهيزات الأساسية (الموانئ، المطارات، الطرق السيارة..)، وعديد المجالات الرائدة (برامج الابتكار، الطاقات المتجددة، التكنولوجيا الحديثة، الصناعات المتقدمة..)، فقد استطاع المغرب أيضا أن يجسد على أرض الواقع بنية ثقافية كبيرة مهمة على الصعيد الوطني: يتعلق الأمر، على سبيل المثال، بتشييد مجموعة من الفضاءات الثقافية والمسرحية

الاعتبارات الأساسية

بناء على ما سبق، واعتبارا لكون اتحاد كتاب المغرب فاعلا ثقافيا تاريخيا، حقق تراكمات هامة في مسار ترسيخ الهوية الوطنية وتعزيز الثقافة المغربية، فقد بادر الاتحاد كعادته في اللحظات المفصلية في تاريخ البلاد إلى الإدلاء بتصوره الخاص. وينبغي التذكير هنا بإسهاماته في هذا المجال، في إطار الاستشارات التي بادرت إليها مؤسسات الدولة والقطاعات الحكومية، إذ ما فتئ الاتحاد يساهم بتصوراته الواضحة والجريئة في عديد المناسبات والمحطات الثقافية والتربوية والاجتماعية، وغيرها، خاصة من خلال إنتاجه لعديد التصورات والمواقف وتقديمه للوثائق الأساسية الازمة لدى الجهات المعنية، من أبرزها:

- وثيقة حول «الرأسمال غير المادي في الثقافة والفنون» (عرضت أمام «المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي»)؛
- وثيقة حول «إدماج الشباب في الثقافة» (وجهت إلى كل من «وزارة الشباب والرياضة» و«وزارة الثقافة»)؛
- وثيقة حول «إصلاح منظومة التربية والتكوين» (قدمت أمام «المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي» وجهت إلى «وزارة التربية الوطنية»)؛
- وثيقة حول «إصلاح الثقافة والارتقاء بالشأن الثقافي بالمغرب» (وجهت إلى «رئاسة الحكومة» و«وزارة الثقافة»).

فضلا عن الحضور الرمزي لاتحاد كتاب المغرب، في مناسبات وطنية أخرى، وعلى رأسها حضوره أمام اللجنة المكلفة بصياغة مشروع وثيقة الدستور الجديد للمملكة عام 2011، وتقديمه لاقتراحاته في الشق المتعلق بمسألة الهوية واللغات والثقافة والشباب، عدا مشاركته الفعلية المباشرة في أشغال اللجنة المكلفة بصياغة مشروع قانون

زال التساؤل مطروحا حول إعادة التفكير في إسناد نوعيات التحول القائم في مجتمعنا، وبالتالي بلورة كيفيات مواجهة التحديات التي ترتبط بها.

ونعتبر عدم الإجابة عن هذا التساؤل مندرجًا في سلسلة الصعوبات التي حالت دون بلوغ مستويات متقدمة في مجال التنمية البشرية والاجتماعية، نظرا لغياب الوعي الكافي بالعامل الثقافي ودوره التنموي الحاسم. إنها جملة من الصعوبات التي جعلت جلالة الملك محمد السادس يوجه، في خطابه أمام البرلمان بتاريخ 13 أكتوبر 2017، الدعوة إلى كافة المتتدخلين والمعنيين، من أجل العمل على بلورة نموذج تنموي جديد، في قول جلالته: «وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة والبرلمان، ومختلف المؤسسات والهيئات المعنية، كل في مجال اختصاصه، لإعادة النظر في نموذجنا التنموي لمراقبة التطورات التي تعرفها البلاد».

وهو ما يجعل اتحاد كتاب المغرب معينا بدوره بالمساهمة في هذا الورش الوطني الكبير، إلى جانب المؤسسات والهيئات الوطنية الأخرى، لاسيما فيما يرتبط بالأبعاد الثقافية للتنمية. وتكمّن أهمية المساهمة الثقافية في النموذج التنموي الجديد في إشارة جلالة الملك في خطابه السامي نفسه، حيث أراد جلالته من هذه اللحظة التاريخية أن تشكل «وقفة وطنية جماعية، قصد الانكباب على القضايا والمشاكل، التي تشغّل المغاربة، والمساهمة في نشر الوعي بضرورة تغيير العقليات التي تقف حاجزا أمام تحقيق التقدم الشامل الذي نطمح إليه». وهو ما يدفعنا إلى تحمل مسؤوليتنا الجماعية في عملية تغيير العقليات التي تعتبر الثقافة مدخلها الأساس، ما دامت الأداة الثقافية ضرورية لبناء الإنسان، وما دمنا لا نستطيع تصور أية تنمية كيّفما كانت بدون إنسان.

منطلقات التصور

ينطلق تصور اتحاد كتاب المغرب من التحولات التي عرفها مجتمعنا في السنوات الأخيرة، والمتعلقة بكثير من العوامل السياسية التي تبلورت في بلادنا، بما أفرزته من إصلاحات معززة لخيارات تحديثية هامة، وخصوصا ما يتعلق بالإعلاء من شأن مختلف مكونات الثقافة المغربية، والعناية بمؤسسات المجتمع المدني، ودعم أدواره في تقوية العمل المؤسسي ببلادنا. كما ينطلق في رؤيته للنموذج التنموي الجديد من منطلقات محددة، نذكر منها على الخصوص:

- طبيعة الغنى والتنوع اللذين يميزان ثقافتنا الوطنية، وضرورة رعاية هذا الغنى في تجلياته اللغوية والتعبيرية والفنية المختلفة، وتأصيله في مجتمعنا؛
- بما أن الأمن الحقيقي في أي بلد هو الأمن الثقافي، فيجب تقوية نسيجنا الثقافي وتشجيع مبدعينا وباحثينا وفنانيينا، فهم صناع الثقافة والإبداع والخيال والجمال، فأهمية شعب، تكمن فيما ينتجه ثقافيا وفنيا؛
- لا ازدهار لثقافة إلا في مناخ تسوده الحرية، فالالأصل في المعادلة كلّ هو الحرية، بما فيها حرية التعبير والرأي والتفكير والنشر؛
- أهمية المقتضيات الدستورية المرتبطة بالهوية والثقافة واللغات والفنون والتراث، وضرورة الحرص على تعزيزها على أرض الواقع وتطويرها، بمشاركة كل الفعاليات والمكونات والقوى الحيوية ببلادنا.

لا تنمية شاملة بدون ثقافة ناجحة:

إن الإلقاء التنموي الشامل يتأسس على الثقافة، ولا يمكن تحقيق التنمية في مختلف أبعادها (الاقتصادية والاجتماعية والترابية) إلا باعتماد الأسس الثقافي الذي يتعمّن أن يكون صلباً وقوياً. ولذلك، يكتسي الإصلاح الثقافي أولوية كبيرة من أجل تحويل المشروع الثقافي الوطني إلى قاطرة إسناد لاستكمال تحديات مجتمعنا والإسهام في تنميته: اقتصاديا

بإحداث «المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية»، إلى جانب حضوره الفعلي والرمزي على مستوى غرفتي البرلمان، من منطلق ما يخوله دستور المملكة للمجتمع المدني، باعتباره قوة اقتراحية..

من ثم، ظل اتحاد كتاب المغرب حاضرا في كل المبادرات الوطنية، مؤمنا بالمقاربة التشاركية والعمل الجماعي خدمة للمصالح وللتوجهات العليا للبلاد، وفي مقدمتها المصلحة الوطنية الثقافية والدفاع عن الحق في الثقافة، بمثل ما ظل الاتحاد حاضرا على المستوى المؤسسي والمجتمعي، وأيضا على صعيد الدبلوماسية الموازية، عدا حضوره المؤثر في النقاش العمومي حول الثقافة وأسئلتها المتنوعة، وحول علاقة الثقافي والمثقف بعديد القضايا، من بينها قضايا التنمية.

ومن الضروري أن نستحضر في هذا الصدد «المناظرة الوطنية حول الثقافة المغربية» التينظمها اتحاد كتاب المغرب بطنجة سنة 2015، وهي المناظرة الثالثة من نوعها في تاريخ الثقافة الوطنية، بعد مناظرتين اثنتين مماثلتين، سبق أن نظمتهما وزارة الثقافة، الأولى عام 1986 بتارودانت، والثانية عام 1992 بفاس. وتعتبر هذه مناظرة الاتحاد الأولى من نوعها التي أشرف على تنظيمها جمعية ثقافية وطنية، بمشاركة أزيد من 240 خبيراً وباحثاً ومهتماً ومبدعاً وجموعياً، من المشغلين والمشغلين بقضايا الثقافة المغربية وأسئلتها ومستقبلها، في مكوناتها المختلفة.

وبما أن هذه المناظرة الثالثة عكست إجماع المثقفين حول ما ينبغي أن يكون عليه المغرب الثقافي غداً، وبحكم الراهنية التي ما زالت تتسنم بها مضمونين ورشاتهما وتحاليلها، فقد شكلت هذه المناظرة مرجعاً مهماً في صياغة هذه المذكرة التي يتشرف الاتحاد برفعها إلى اللجنة الخاصة بالنماذج التنموي الموقرة، بمنهجية جديدة تعيد ترتيب الأولويات، وتحرص على تحبين المعطيات، بما يفيد وضوح الرؤية الثقافية وعمق التحليل الثقافي.

على مستوى الحكامة الثقافية:

- إشراك الفاعلين الثقافيين في إعداد السياسات الثقافية وتدبير الشأن الثقافي، في إطار تصور شامل ومتناصر؛
- تفعيل المقتضيات الدستور المتعلقة بالشفافية والحكامة وربط المسؤولية بالمحاسبة فيما يتعلق بتدبير الشأن الثقافي؛
- جعل الثقافة من ضمن الاختصاصات ذات الأولوية الموكولة إلى مجالس الجهات في إطار نظام الجهوية المتقدمة، وذلك بما ينمي التنوع الثقافي لبلادنا، ويعزز تماسك الوحدة الوطنية؛ تمتigue الكتاب والمبدعين المغاربة بوضع اعتباري يناسب ما يقومون به من أدوار ثقافية خدمة لبلدهم، ويستجيب لمطالبهم صوناً لكرامتهم، ويعزز حقوقهم المادية والمعنوية، ويحفزهم أكثر على تحسين أدائهم ومؤهلاتهم؛
- إيلاء عناية خاصة لدعم النشاط الثقافي والفنى بالعالم القروي؛
- دعم آليات الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني في المجال الثقافي، من أجل التأطير الثقافي للمواطنين والنهوض بآليات التنشيط الثقافي.

على مستوى البنية الثقافية:

- تعزيز البنية الثقافية والفنية الأساسية على امتداد التراب الوطني، مع مراعاة حاجيات الجهات والمناطق التي تعاني من الخصوص ل لتحقيق العدالة الترابية؛
- إعطاء الأولوية لمنشآت القرب (دور الشباب أو الثقافة – إحداث خزانات ومكتبات صغرى ومكتبات وسائلية، وخلق فضاءات مندمجة ومتنوعة الوظائف...)، وذلك لتسهيل الوصول إلى الخدمات الثقافية؛

وبشرياً واجتماعياً. ولكي يصل الإصلاح إلى إقرار الثقافة التي يتطلع إليها مجتمعنا وترسيخها، ثقافة الحداثة والمستقبل، يصبح من الضروري، من منظور اتحاد كتاب المغرب، استحضار مجموعة من التوجهات المرتبطة بالمستويات التالية:

على مستوى السياسة الثقافية:

- وضع مخطط استراتيجي للثقافة والفنون ببلادنا والنهوض به، من مستوى المخططات القطاعية الرائدة الأخرى، بهدف إلى دمقرطة الثقافة وتمكين مختلف الفئات الاجتماعية إلى ولو جهاماً مما سيحفز المواطن أكثر على تطوير قدراته المعرفية والثقافية، وتحسين أدائه وسلوكه في المجتمع؛
- إدماج البعد الثقافي والاقتصادي الثقافي في معادلة التنمية، بحيث يغدو التنوع الثقافي مصدر را لإنتاج الثروة وإنعاش الشغل؛
- توقيعة وتوسيع الطبقة الوسطى، بالنظر لدورها في تثمين الثقافة والفن ضمن منظومة جودة الحياة، وفي إرساء قيم الإنتاج والإبداع والابتكار لدى باقي الشرائح، وخاصة الشباب منهم؛
- تشجيع الاستثمار في الثقافة والفنون وتوجهه نحو الصناعات الخلاقة (الكتاب، السينما، المسرح، الإشهار، الموسيقى، ...)، وتطوير السياحة الثقافية والأنشطة الإنتاجية ذات المحتوى الثقافي (الطبع، الصناعة التقليدية، الديكور الداخلي، ...)؛
- إدراج التعبيرات الثقافية والجمالية والفنية المغاربية خاصة، في المنظومة التربوية الوطنية من التعليم الأولى إلى التعليم العالي.

- مع المحافظة على تنوعاتها المحلية، وروافدها المعززة للذاكرة الثقافية المغربية؛
- الهوض الشامل باللغة العربية، وتحديث أساليبها، وأليات انتشارها وتجديد أدوات تعليمها، والبحث فيها، بما يضمن تقوية مكانتها وطنياً ودولياً؛
- تبني مبدأ الشمول والتكميل اللسانين وطنياً، ومبداً التعدد اللساني في اختيار لغات التدريس الأجنبية، والسماح للمتعلمين باختيار اللغة الأجنبية الأولى، من بين اللغات العالمية ذات الانتشار الواسع؛
- تدبير البيئة الثقافية الخاصة بالمجال الجبوي، لاسيما في إطار النظام الجبوي الجديد، والارتقاء به في مجالات البحث والدراسة والإعلام.

الثقافة والرأسمال اللامادي:

- ربط المجال الثقافي بمؤسسة وتقنيين «المقاولة الثقافية» اقتصادياً، بهدف جذب المستثمرين وتأهيل المبادرات وفق المساطر والإجراءات المنظمة للحقل الثقافي، من منظور الإنتاج والدعم والترويج حسب قوانين العرض والطلب.
- تأهيل «الرأسمال اللامادي»، وتحييئه نظرياً ومنهجياً، وتشجيع البحث فيه على مستوى الجامعات والكليات ومعاهد العليا، وتمكين الخريجين من فرص جعل مهاراتهم قابلة للاندماج في برامج ومشاريع المجال الثقافي، ومساعدتهم على خلق مقاولات ثقافية تفي بأهداف التحسيس بأهمية وقيمة الرأس المال غير المادي المغربي، في تعدده وتنوعه.
- منح الثقافة والمنتج الثقافي، ما يستحقانه من شروط الامتلاك والتداول والاستفادة وتطوير الوسائل التقنية المشروعة، مع تحديد القوانين

- إيلاء مزيد من الاهتمام للثقافة الرقمية، من خلال تعميم التجهيزات والوسائل التكنولوجية على مختلف الفئات المجتمعية، من أجل إقرار ثقافة عادلة ومنصفة للجميع.

الإصلاح الثقافي لإسناد الفعل التنموي

كان لابد، لتحقيق الإقلاع التنموي، من تحقيق الإقلاع الثقافي. لذلك، من الضروري القيام بإصلاح شامل لخلق تحول جوهري يسمح بالارتقاء بالبنية الثقافية حتى تسهم بشكل ناجع في التنمية الشاملة المستدامة. وتهם الإصلاحات المقترحة المجالات التالية:

الهوية والتعدد الثقافي واللغوي:

- ضرورة دمقرطة الفضاءات العمومية، بما فيها الإعلام ومؤسسات وفعاليات التربية والتعليم والمجتمع، عن طريق تدبير تشاركي وناجع لهذه الفضاءات، مما يضمن حرية الرأي والنقاش والمغايرة؛
- تأسيس مراكز للبحوث ذات النفع العام، تشجع التنوع والتعدد في الرأي العام بمختلف توجهاته، وتطلع عموم المواطنين على نتائج البحوث والاستبيانات بشكل منتظم؛
- تجميع التراث الشفهي بمختلف روافد الثقافة الوطنية المغربية والتعابير اللغوية والثقافة الوطنية، وحفظه وصيانته، وإنشاء مراكز ومختبرات للبحث العلمي تعنى بدراسة العادات والتقاليد المغربية وتوثيقها؛
- التفعيل الشامل لمقتضيات الدستور فيما يتعلق بترسيم اللغة الأمازيغية، بما يعزز مكانة الأمازيغية بصفتها تراثاً مشتركاً لجميع المغاربة، لا يقبل الفئوية أو المزايدة، وفضاء لغوي مفتوحاً على جميع التعبيرات المجالية، إلى جانب الحسانية، وتطويرها بما يدعم الهوية الوطنية،

وثقافة الصورة والتشكيل، والتفكير جديا في إحداث تخصصات قانونية تعنى بالرأسمال اللامادي، في كليات الحقوق والاقتصاد، وتكوين قضاة في مجال حماية هذا الرأس المال من تبعات السرقة والسطو والإهمال والمتاجرة.

الثقافة الجهوية:

- بناء مشروع وطني للثقافة الجهوية، والتأكيد على دور الفاعل السياسي والثقافي في خلق وعي جديد بالبعد الثقافي في تفعيل الجهة الجديدة بمحمولها الحداثي والديمقراطي والإنساني.
- استحضار المعيار الثقافي والخصوصيات المحلية في التقسيم الجهوي، بما يعزز التنوع في إطار الوحدة الوطنية.
- إحداث «المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية»، والتنصيص في قانونه التنظيمي على إحداث مجالس أو لجان جهوية تابعة لهياكله، من شأنها تثمين الخصوصيات الثقافية والمعمارية المحلية والجهوية وإدماجها في دورة التنمية.
- تقوية موقع الجمعيات الثقافية في القانون التنظيمي للجماعات الترابية، مع اعتماد معايير واضحة وشفافة لإشراك الجمعيات الثقافية في لجن التشاور المنصوص عليهما في الفصل 139 من الدستور، في إطار إعداد المخططات الجهوية للتنمية.
- إحداث شراكات عمومية على مستوى التدبير الجماعي والجهوي تعنى بالتنمية الثقافية.
- استحداث آلية جهوية لتمويل مشاريع التنمية الثقافية محليا وجهويا، تهتم بإنشاء البنية التحتية والتجهيزات الأساسية الثقافية والمكتبات في المدن الصغرى والقرى، وتشجيع قيم ومكونات الثقافة الجهوية، والتحفيز على الساحة الثقافية الشبابية.

والمسؤوليات والحقوق والواجبات الفكرية والثقافية والاجتماعية التي توجه دوائر هذه المعلومة وترشدتها.

- ربط تأهيل الرأس المال اللامادي بالسياحة الثقافية، إلزام المعنيين والفاعلين في قطاع السياحة بضرورة التكوين واكتساب المعارف والخبرات، كشرط من شروط ممارسة المهن السياحية.
- تنظيم قطاعات الإنتاج وسوق الشغل في المجال الثقافي، ومحاربة كل أشكال التلاعب في مجال الرأس المال اللامادي، من سطوتزييف وتجريف وتزوير وتشويه وسرقة للأصول وانتحال للأشكال الفنية، ما يؤثر سلبا في انتظام الحياة الاقتصادية بكل مظاهرها، بما في ذلك السياحة والتجارة والرواج.
- تcenين مجال «براءة الاختراع» لتمكين المنتجين والمبدعين والمستهلكين من تقصي الجودة والارتقاء بالذوق وإحلاله مكانته في سلم القيم الثقافية والفنية - الجمالية، وجعل «الذكاء الاجتماعي» مقوما من مقومات الرأس المال اللامادي داخل منظومة الرأس المال المادي.
- وضع سياسة معمارية تفكري في الإنسان وتجعله محور المقاربة ومحور الرفاه الاجتماعي والعيش المشترك.
- الاهتمام أكثر بترميم الآثار التاريخية والقصبات والقصور والقلاع وإصلاحها وصيانتها وإنقاذه، والتعريف بهاإعلاميا وسياحياً، على المستوى الوطني والدولي، بإشراك المستثمرين والباحثين والمهتمين برعاية الفنون والثقافة والإعلام الثقافي، في الإذاعة والتلفزيون والسينما...
- تدريس مكونات الرأس المال اللامادي في المعاهد العليا التي تهتم بالإعلام الثقافي والمسرح والسينما

الفن المسرحي

- تعزيز الجانب التشريعي بنصوص تنظم المهنة والقطاع، بما يضمن ممارسة مهنية في إطار مؤسسي يكفل حقوق العاملين المهنيين ويقوي من جودة العمل الاحترافي ومن قيمة.
- تبسيط الإجراءات وإقرار تدابير تحفيزية لتشجيع القطاع الخاص على ولوج مجال الإنتاج المسرحي، مع إمكانيات الإعفاء الضريبي.
- إحداث بنيات ومسارح جهوية، يتم تهيئتها الأطر المسؤولة عنها قانونياً ومالياً وفنياً، ووضع مجالس إدارية تابعة للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، تضبط وتراقب سير هذه البناءات: إحداث مسارح القرب وأنواع مسرحية على المستوى المحلي وفي الأحياء.
- تأهيل الفضاءات المسرحية القائمة بتحسينها وتجهيزها وتخويل عملية تدبيرها لتعاونيات فنية وفق منظومة التدبير المفوض.
- إدماج المسرح في محتويات المناهج والمقررات الدراسية في التعليم الأساسي والإعدادي التأهيلي والثانوي والجامعي، مع النهوض بمسرح الطفل والمسرح المدرسي.
- إحداث معاهد وطنية وجهوية للتكوين في المسرح وفنون الفرجة.
- إحداث أكاديمية وطنية لفنون المسرح والدراما، يلتئم فيها كلجسد الفني المغربي.
- تعزيز مسالك الدراسات المسرحية في الجامعة المغربية بفتح تخصصات في مختلف الفنون والتقنيات ذات العلاقة، وفتح أفق شراكة مندمجة بين القطاعات الحكومية المعنية بال التربية والتكوين المهني والتعليم العالي والثقافة والمهنيين.

- إدماج الخصوصيات الجهوية في المقررات الدراسية، مع إعادة النظر في المنهجية المعتمدة في هذا الإطار، في اتجاه تعزيز المحتوى المبني على التنوع والانصهار والانفتاح.
- استحداث وتوسيع نطاق عمل الوسائل الإعلامية، خدمة للثقافة الجهوية.

الثقافة الشعبية:

- إرساء ميثاق وطني من أجل حماية وتطوير الثقافة والفنون الشعبية، بعيداً عن كل تعصب.
- إدراج الثقافة الشعبية في إطار مشاريع إصلاح التربية والتكوين والبحث العلمي، بهدف التصالح مع ذاتنا الجمعية، ومن أجل تنشئة اجتماعية تخدم الهوية المغربية في تعدداتها الوحدوية، مع إنشاء كرسى في الجامعات المغربية للبحث في الثقافة الشعبية.
- الاهتمام في إطار الجهة الموسعة بحماية وصيانة الموروث الثقافي الشعبي وجعله في صلب الأولويات التنموية الاقتصادية والاجتماعية.
- استثمار البحث الجامعي في مجال الثقافة الشعبية وتوظيفه في تطوير السياحة الثقافية والمنتوجات ذات المحتوى الثقافي، وكذا في إشعاع صورة المغرب بالخارج.
- دعم وتطوير المهرجانات المعنية بالثقافة الشعبية والعمل على نشر إشعاعها.
- توظيف الشبكة الرقمية لتسهيل انتشار الثقافة الشعبية.
- إنشاء متاحف وطنية للثقافة والفنون الشعبية، وتأسيس أرشيف وطني موحد للثقافة الشعبية.
- إنشاء مراكز جهوية لتوثيق مكونات الثقافة الشعبية وحفظ المهدد منها بالضياع، وتوظيف كل الوسائل التكنولوجية الحديثة لتحقيق هذا الغرض.

• إحداث مرصد وطني للمسرح المغربي يمكن من

رصد تطوراته وبنياته، ويجمع بنك المعلومات، ويوفر معلومات دقيقة حول الممثل المغربي، والفرق المسرحية، والكاتب المغربي، ويتوفر على قاعدة بيانات تعنى بحفظ وأرشفة ذاكرة المسرح المغربي.

الفن السينمائي:

• تأهيل شركات الإنتاج وترهين القوانين من أجل إنعاش الصناعة السينمائية والسمعية البصرية. وضع تصور شامل للدعم السينمائي بالمغرب توازي بين خصوصيات الثقافة المغربية وافتتاحها على المكونات الثقافية الإنسانية والكونية.

• تعزيز الترسانة القانونية، بما في ذلك القوانين المنظمة للمركز السينمائي المغربي. بناء القاعات والمركبات السينمائية والخزانات السينمائية وتزويدها بالتقنيات الحديثة للعرض، وذلك لتعزيز جاذبية الفضاءات السينمائية.

• إحداث صندوق لدعم الثقافة السينمائية بمختلف مجالاتها وإرافقه بدفتر تحملات تؤطره الحكومة والشفافية.

• إدماج الثقافة البصرية والسينمائية في المناهج والمقررات الدراسية، باعتبارها دعامة أساسية لتطوير المجتمع وتنقيفه، وليس ترفا فكريًا نشاطا يختزل في الترفيه.

• تعزيز بنية التكوين بخلق المزيد من المؤسسات والمعاهد لتدريس الفنون السمعية البصرية وتكون منشطين متخصصين في السينما.

• تأهيل معاهد السينما والسمعي البصري، فيما يتعلق بالتكوين والتدريب في المهن التقنية ومهن الكتابة والسيناريو والإخراج.

الفنون التشكيلية:

- إحداث كليات وشعب جامعية تعنى بالفنون التشكيلية، مع إبقاء مادة الفنون التشكيلية ضمن مناهج وبرامج التدريس في منظومة التعليم المغربي العمومي وإعادة النظر في مناهج تدريسها.
- إحداث متحف وطني متخصص في الفن الحديث وأخرى في الفن المعاصر.
- الحفاظ على التحف الفنية بالمواصفات العلمية المتواضعة عليها عالميا.
- إشراك الفنانين التشكيليين في مشاريع تخطيط وتأهيل المدن من خلال المنجزات الفنية، بما في ذلك المنحوتات والجداريات، بشراكة مع المجالس المنتخبة والهيئات المدنية.
- تسهيل عملية العبور الجمركي للأعمال الفنية، للمشاركة بها في التظاهرات الفنية الدولية.
- تقوين السوق الفنية، مع تفعيل المقتضيات القانونية المتعلقة بمكافحة تزيف وتهريب التحف والأعمال الفنية المغربية إلى الخارج.

الموسيقى:

- إدماج مادة التربية الموسيقية في منظومتنا التربوية، انطلاقا من مرحلة التعليم الابتدائي ووصولا إلى مرحلة التعليم الجامعي.
- بناء معاهد موسيقية تتتوفر على المعايير الهندسية المترافق عليها دوليا وتجهزها بشكل متكمال (آلات، مراجع، أبحاث، دراسات ...).
- تحديث البرامج المقررة في المعاهد الموسيقية، بحيث تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كافة المواد المدرسة، مع الحرص على استحضار خصوصيات الهوية الفردية وطبيعة الفنون المعبرة عن التعدد الإثني واللستني لبلادنا، وذلك وفق ما ينص عليه دستور المملكة .

على الإبداع المغربي، وإشهاره والترويج له من خلال برامج مرتبطة بالكتاب والكتاب.

خلق هيئة عليا للترجمة من وإلى العربية، تعنى بالإشراف على حقل قطاع الترجمة وتأطيره وتنظيمه والنهوض به، بما يخدم الترجمة وحقوق المترجم ووضعه الاعتباري.

وضع مقتضيات قانونية خاصة بالترجمة، تقنن العلاقة بين مختلف المتدخلين وتتضمن حقوقهم، وخاصة المترجم.

إحداث شعب للترجمة بالكليات المغربية، تخرج حاصلين على شهادات مهنية في الترجمة.

الإعلام الثقافي:

تعزيز حضور الثقافة في الإعلام من خلال إحداث آليات مشتركة بين القطاعات الحكومية والعمومية والهيئات المعنية بالثقافة والإعلام، من أجل بلورة وتنفيذ سياسة إرادية في هذا المضمار.

تشجيع الاهتمام الإعلامي بالمنتج الثقافي على المستوى الجهوبي بتعظيم المراكز الثقافية الكبرى في عواصم الجهات، وتنمية وسائل الإعلام الجهوية للمنتج الثقافي.

تشجيع الإعلام الثقافي الأمازيغي كمكون للتعددية الثقافية والاعتناء به على مستوى القنوات الوطنية، مع المساهمة في التعريف بالمنتج الثقافي لمغاربة العالم.

إحداث مسالك متخصصة في الإعلام الثقافي بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي.

الدبلوماسية الثقافية:

إعادة النظر في «الدور الثقافية المغربية بالخارج» التي تشرف عليها وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، وتعزيز الحضور الثقافي المغربي في

توثيق مختلف الأنماط الموسيقية التراثية المغربية بجميع الوسائل الممكنة، وذلك حفاظاً لها من التحرف والضياع.

الكتاب والقراءة:

تحيين وملاءمة التشريع والقوانين المتعلقة بالكتاب من جهة، وبالمكتبات العمومية من جهة أخرى، بشكل دقيق يحدد مسؤولية كل الأطراف المعنية.

وضع ميثاق وطني للثقافة والكتاب والنشر والقراءة والتوزيع، بمشاركة مختلف الفاعلين والمتدخلين والمعنيين.

إحداث هيئة عليا للقراءة العمومية والمكتبات. توفير البنية التحتية المناسبة للقراءة، وتوفير العنصر البشري الكفاء، مع إيلاء أهمية قصوى للمكتبات المدرسية من الحضانة إلى الجامعة، في القطاعين العام والخاص، وداخل المجالين الحضري والقروي.

تشجيع إنتاج وتوزيع وتصدير الكتاب المغربي، من خلال التحفيز الضريبي والإعفاء من الرسوم الجمركية.

توظيف التكنولوجيات الجديدة للتواصل وابتكار أشكال جديدة لتحفيز الشباب على القراءة واللجوء إلى المكتبات.

وضع سياسة إعلامية جدية لتشجيع القراءة واستهلاك الكتاب.

الإبداع والترجمة:

وضع استراتيجية قائمة على حكامة جيدة لطبع الكتاب الأدبي المغربي في إطار الدعم العمومي. سن دفاتر تحملات واضحة وعقد نموذجية تضبط العلاقة ما بين كل من المبدع والناشر والموزع، حماية لحقوق المبدع وصونها لكرامته. ضرورة افتتاح الإعلام السمعي البصري المغربي

على سبيل الختم:

مما لا شك فيه، أن أشغال المناظرة الوطنية حول الثقافة المغربية التينظمها اتحاد كتاب المغرب، بما تضمنته من خلاصات وتوصيات، بسطنا، باسم اتحاد كتاب المغرب، الأساس منها في هذه المذكرة التي يتشرف اتحاد كتاب المغرب برفعها إلى اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، من شأنها أن تساهم في بلورة نموذج تنموي جديد لبلادنا، في شقه المتعلق بالثقافة الوطنية، بمختلف تجلياتها ومكوناتها ولغاتها وتعابيرها، وذلك وفق ما تصبو إليه بلادنا ويتطلع إليه المجتمع المغربي راهنا ومستقبلا.

الخارج على أرضية الحوار والتفاعل والاختلاف، بشراكة مع الفعاليات الثقافية لمغاربة العالم. تمتين جسور التواصل بين هذه المؤسسات الثقافية والجالية المغربية بالخارج.

- ترجمة مصنفات مغاربة العالم، والتعریف بها إعلاميا، وترویجها لضمان مقرؤیتها وتفاعل الملتقي معها إيجابا.
- إشراك المبدعين والكتاب المغاربة المقيمين بالخارج في التعريف بحضارتهم الأصلية وثقافته وهويته، وتنمية إشعاعه، والدفاع عن مصالحه.

- تيسير عملية ترویج الكتاب والمنتج الثقافي والأدبي والفنی المغربي بصفة عامة، إلى العالم.
- عقد شراكات بين الجمعيات والمنظمات الثقافية من جهة، والمؤسسات الرسمية من جهة ثانية، لإنجاح أهداف الدبلوماسية الثقافية.